

معناها بحال وجب ان يكون عامتها كذلك فالعلم ببيت القوس ذلك
 تامل **قوله** ويوا حوله المراد بالحوه الصد اقامة لا الحقيقية والاعتد
 حمله بحال وكذا فلا يفتقر بالواو **قوله** ضمنا الى انكرا الفعل
 الى لما كان فيه استكمال ذلك الواقع في حاله كيصيغوا ذمرا انكارا
 ثابت مقدم صحته بدعي فلا حاجة الى بيان عدم صحته انشراحا
 بقوله محقق انه لا ينبغي ولا يشك ان ذلك مما يسوغ انكاره فيحتاج
 الى الحكم بعدم صحته اقول بتوجيه الاستدلال بما ذكره من انكرا
 ارض من الماضى والمستقبل فما المانع من انكار الواقع في حال باعتبار
 ما يلقى منه تامل **قوله** معني انه لا ينبغي اشارة الى المراد بالانكار
 هنا التوخيخ لا معني انه لا يقع او ما وقع **قوله** في قوله يوجد فيه في بينه
 بينه كما اريد به بحال وان لم يكن فريضة غاية الامر ان لا يطلع على
 البطال ان يدون القريب بل ان يسهه عنهم جميع لا يسوغ استعمال
 وكلامه يومه كحصر الانشراح في القرينة **قوله** كتوله ان يوثق
 على امره لا تخلو له لان العرض منه لا انكار **قوله** كتوله ان يوثق
 الخ فريضة لا مثله الا بالانحالية بل في المطول **قوله** لا يحون يقيد
 بحال لعدم القرينة **قوله** فريضة كذب **قوله** مربية تسك **قوله**
 ما كان مفصولا بالي بعد وقضا الدر فاعله او بالانكس **قوله**
 لما سمع ظاهرا ان فاعله بعضهم وكلام المطول قد يفهم خلافه
قوله واورد هذه الامثلة او نحوها في زهير ليركب اولئك برك **قوله**
 ولم ينطو صده هذا المثال اذكره تطرق صدر يعرف ان ليس
 في صدره علم الاستقبال وانما هو في اخره في الجملة كجملته **قوله** بها
 الباء اخلة على المتصور لا المتصور اليه **قوله** مزيدة عما قاله مزيد
 لان الاستفهام مطلقا نوعا خاصا من الفعل **قوله** اخصا من
 اي تعيق وارتباط لا الحصر والتخصيص اذ لا يشترطه فضلا عن مزيد
قوله بما كونه زمانيا اظهر الخ لم يقال فيها بالفعل ويستغنى عن قوله

بما كونه

بما كونه زمانيا اظهر اشارة الى ان الاختصاص بالفعل حيث ان
 زمانية الخبر لان من حيث جهة اخرى له وقوله كالفعل محتمل
 انه تمثيل بحسب مفهوم قوله بما كونه زمانيا اظهر فان مفهومه اعم
 من الفعل وان اخص في الخارج وفيه احتمال اشارة الى اسم الفعل بما يع
 مراد وقت الفعل وقتها هل لفظه هل ما يد حل على اسم الفعل **قوله**
 وما موصولة ومحتمل ان وصفه واجملة المركبة من المنذر واخبر
 صفته **قوله** كالفعل لعل التمثيل باعتبار الاضداد العقلية **قوله**
 فظاهر اي لان المضارع انما يكون فلا يصح بالتعدله في المطول
 لكن ما هنا حيث ان حاصل الكلام ليس الا التفاضل اذ دخلت على
 المضارع خصصته بالاستقبال وهذا لا يقتضي ان الفعل انما هو
 اول فليقتضيه اخذ من تخصصها بالاستقبال ان دخولها على الفعل اول
 فعملها ليس دخولها على الفعل اول وفتح ذلك اذ دخلت على المضارع
 خصصته بالاستقبال المهم ان يقال ملازم لهذا الكلام ان
 الواضع وضمها لتخصيص المضارع بالاستقبال بمعنى ان المقصود
 له بالذات ذلك وان هذا هو الاصح في عرضه او نحو ذلك الكلام
 في اسات ذلك فكر العربي الخيم قاله وعين دفعه مما حمل
قوله فذلك التصديق الخ حاصل ما وجه السيد في حاشيته على مقاله
 الاستاذ ان مورد التيق والاثبات الذي حكم به هو النسبة الحكيمة
 وذلك الفعل تضمنت النسبة الحكيمة لا يحتاج لمبدول الفعل في
 الاسم وكانت بالفعل اول قال الاستاذ ان هذا انما يبيده
 الاولوية بالتطري الى المنذر الى الجملة الاسمية المتضمنة للنسبة
 بين الطرفين لان يقال النسبة لا تتحقق الا بين الطرفين فالو
 دخلت على الاسمية لزم الفصل بينهما وبين شرطها في
 الجملة لا مطولها الطرفين لتضمن النسبة لهما في الطرفين الثاني مطول
 والمؤلفا صايريهما وبينه باره قوله على الفعل لا يلزم فصل بينهما